مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES
وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

سياسة الصين الخارجية

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط

عدد فبراير ٢٠١٤م

يهتم هذا العدد من مسارات بوضع الخطوط العريضة للإستراتيجية السياسية الخارجية للصين في منطقة الشرق الأوسط. ويتحقق ذلك من خلال دراسة العوامل الهيكلية والموروثات التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية للصين. والغرض من هذا العدد من مسارات هو وضع استراتيجية الصين في سياق يوضح مسلكها وخياراتها السياسية. كما سيتم تحديد المصالح الجوهرية للصين في المنطقة، وكيفية تفسير هذه المصالح في ظل المبادئ الموجهة والاهتمامات وتقديم ما يمكن أن يفسر على أنه إستراتيجية صينية في الشرق الأوسط. ويهدف هذه العدد، إلى أن يكون بمثابة تمهيد أساس للإستراتيجية الصينية، لا استعراضاً شاملاً لجميع الاعتبارات التي تؤثر على السياسات الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

مقدمة:

على مدى العقود القليلة الماضية، أصبحت الصين قوة أكثر انخراطاً في الشرق الأوسط وفقاً لما تمليه جملة من مصالحها المتنامية هناك. وقد برزت مسألة تأمين الوصول إلى إمدادات الطاقة من المنطقة منذ عام ١٩٩٣م(وعلى نحو أدق في العام ١٩٩٦م)، كأحد اهتمامات الصين الأساسية لتلبية احتياجاتها الصناعية والاقتصادية اللازمة. في عام ٢٠١١م، بلغت واردات الصين النفطية من المنطقة عند ٢,٦ مليون برميل يومياً، وهذا ما يشكل قرابة ٥١٪ من إجمالي وارداتها، مع التقارير الأخيرة التي تشير إلى أن الصين حلت محل الولايات المتحدة بوصفها أكبر مستورد للنفط في المنطقة. كما أصبح الشرق الأوسط أيضاً سوقاً رئيسة للصادرات الصينية، وعاملاً من عوامل تخفيف الاختلالات التجارية الثنائية، في حين توفرت لها فرص (وفضاءات) لتحقيق سياستها الرامية إلى تشجيع انتشار "الهوية العالمية للشركات الصينية الوليدة" (مثل الإلكترونيات والاتصالات... إلخ). وقد نمت التجارة الثنائية بشكل كبير على هذا النحو، من ٣٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤م إلى ما يقدر بـ ٢٢٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م.

ويتم تعزيز هذه العلاقات الاقتصادية من خلال شبكة من «الأطر الاقتصادية» الملزمة للصين تجاه المنطقة، بما في ذلك خمس شراكات إستراتيجية مع (المملكة العربية السعودية وتركيا والجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة)، والمنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية (CASET)، الذي يعد ثمرة لمنتدى التعاون العربي الصيني الأساسي الذي أُطلق عام ٢٠٠٤م، واتفاقية التجارة الحرة المنتظرة مع دول مجلس التعاون الخليجي (التي جرى التفاوض حولها تحت مظلة قناة الحوار الإستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.) وعلى الرغم من التداعيات المحتملة للربيع العربي، وكذلك المتغيرات الأخرى (وأبرزها التحول المحتمل في أنماط الإنتاج العالمي للطاقة) إلا أنه من المرجح أن تزداد هذه الروابط الاقتصادية عمقاً، مع التوقعات المرتقبة بزيادة طلب الصين واعتمادها على نفط الشرق الأوسط في المستقبل (الذي يضم إيران والعراق، و دول مجلس التعاون الخليجي) إلى ما يقرب من ٧٠-٧٢٪ ابتداءً من عام ٢٠١٥م فصاعداً.

وقد شكّل هذه العلاقةَ الاقتصاديةَ المتنامية عددٌ من العوامل البارزة التي تستحق النظر:

١- تسارع اندماج الصين في النظام الاقتصادي العالمي في ظل إدارات جيانغ زيمن هو جينتاو (التي تجسدت بشكل أفضل من خلال انضمام البلاد إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١م).

٢- التكامل الاقتصادي المتميز الذي يربط بين المنطقتين (ولاسيما منطقة الخليج الغنية بالطاقة).

٣- الحفاظ على النظام الأمني الأمريكي السائد في منطقة الخليج على طول ساحل البحر وممرات الاتصالات الرئيسة (SLOC) التي ساعدت على إنشاء هيكل «الوصول» إلى كلا الطرفين وإعفائهما من أي التزامات إستراتيجية مرهقة. ولكن هذه العوامل المساهمة تحمل أيضا معها بذور نقلة نوعية في سياق العلاقات بين الصين والشرق الأوسط، وتشكّل «الأسس لتلك العلاقات»، كما تعد أسساً جديدة بعيدة المدى تتعلق بالدور الصيني تمنحها القدرة على إبراز قوتها في الخارج، وتضعها وجهاً لوجه أمام المنافسين الإستراتيجيين لها في المنطقة. وبالتأكيد، فإن هذا السيناريو قد أثار حفيظة النخب الإقليمية، ولاسيما بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م التي كشفت عن التضاد بشكل حاد بين "صعود الصين" مع التخبط النسبي للولايات المتحدة في ظل إدارة المحافظين الجدد وإدارة أوباما التي جاءت خلفاً لها. إن إمكانية أن تصبح الصين بديلاً «إستراتيجياً» لتحمل في طياتها نواحي محتملة محيرة ومتعددة، على الرغم من كونها «من باب التصور» قد عملت بشكل أكبر على حفز مزيد من الأنشطة التجارية (غالباً ما تكون تحت عنوان إستراتيجية «الاتجاه للشرق»، وهو توجه سلكته دول الشرق الأوسط، وما تلاه من «زحف الغرب» (المحور الصيني) أكثر من كونها بالفعل سعياً إلى إيجاد إستراتيجية حقيقية لإعادة الاصطفاف.

بالنسبة إلى الصينيين، على أي حال، فهذا المظهر المتنامي يولد توقعات زادت من الأعباء السياسية الكامنة وراء موقف الصين التقليدي لـ «الحياد». والأمر أكثر تعقيداً حينما يكون هذا الموقف في خلفية علاقة غير مستقرة بين الصين و الولايات المتحدة، وفي أجواء محلية أشد حزماً في الصين تحت

إدارة شي جينغ بينغ (مع بعض الجهات الداعية إلى التخلي عن تلك العلاقة) والتواري عن الأنظار (أو تبني سياسات دبلوماسية أكثر نشاطاً وحزماً تتماشى مع تنامي القدرات الاقتصادية والعسكرية للدولة، وهو تغيير جيوإستراتيجي للبيئة الأمنية (ما بعد الثورات العربية) المثقلة بالقلق والمخاوف إزاء الالتزامات الأمريكية في المنطقة، والأجواء المشحونة بالطائفية، والخلافات السياسية (مع الانقسامات الحادة بين المعسكرات السياسية). كل هذه العناصر التي لا يمكن الدفاع عنها جعلت الصين تقف عاجزة أمام المحافظة على نمطها الثابت في التعامل الدبلوماسي مع المنطقة؛ وهذا لا يعني أن السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط على أعتاب تحولات كبرى ، ولكن هناك متغيرات جديدة وتأثيرات يجب أن تؤخذ في الحسبان، فضلاً عن التناقضات الكامنة داخلها، التي من المرجح أن يكون لها دور في إعادة تشكيل التوجهات الأساسية للصين في المستقبل .

ويُعنى هذا البحث بوضع الخطوط العريضة للإستراتيجية السياسية الخارجية للصين في منطقة الشرق الأوسط. ويتحقق ذلك من خلال دراسة العوامل الهيكلية والموروثات التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية للصين. والغرض من هذا هو وضع إستراتيجية الصين في أي ميدان كان في سياق يوضح مسلكها وخياراتها السياسية. ولمحدودية هذا البحث، فلن يكون بالإمكان دراسة جميع المتغيرات الممكنة (التوازن الإقليمي لقوة الصين، واليابان، والهند ... إلخ)، لكنه سيركز بدلاً من ذلك على تلك العوامل التي تعد أكثر أهمية، وتستحق الالتفات. وسيعمل البحث على تحديد المصالح الجوهرية للصين في المنطقة، وكيفية تفسير هذه المصالح في ظل المبادئ الموجهة والاهتمامات، وتقديم ما يمكن أن يفسر على أنه إستراتيجية صينية في الشرق الأوسط. وتهدف هذه الورقة، كما أسلفنا، إلى أن تكون بمنزلة تمهيد أساسي للإستراتيجية الصينية، لا استعراضاً شاملاً لجميع الاعتبارات التي تؤثر في السياسات الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

❖❖❖

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

القضايا الرئيسية المطروحة للنظر: الدور التاريخي، ومتطلبات الاستقرار والشرعية، والعلاقات الصينية الأمريكية، والهياكل المؤسسية للسياسة الخارجية.

دور التاريخ:

اصطبغت السياسة الخارجية للصين أولاً وقبل كل شيء بالتجارب التاريخية للبلاد خلال ما يسمى ب «قرن من الإذلال». لقد غيرت الاعتداءات الاستعمارية المتكررة التي عانتها الصين، في الواقع، بدءاً من حرب الأفيون الأولى عام ١٨٣٩م التي بلغت ذروتها مع الغزو الياباني في عام ١٩٣٧م، بشكل كبير المفاهيم الفكرية الصينية للمصلحة الوطنية بعدة طرائق:

أولاً، قضايا السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية، كرد فعل طبيعي لإرث من المحاولات الاستعمارية الحقيقية والمفترضة على حد سواء لتقسيم البلاد، التي أصبحت من القضايا الأساسية التي تهم النخبة الصينية. لقد كانت شرعية الدولة الصينية الحديثة تعتمد - إلى حد كبير - على قدرتها على التعامل مع التهديدات الانفصالية (التبت وشينغيانغ) والتغلب

على التحديات الخارجية (أي الدور الأمريكي المفترض لعرقلة التوصل إلى حل نهائي بشكل رسمي للحرب الأهلية الصينية) التي تتحدى الهدف الأبرز المتمثل في إعادة الوحدة مع تايوان.

وهناك عامل آخر مهم، يرتبط بشكل وثيق بالقضايا المذكورة آنفاً والناشئة عن «قرن الإذلال»، وهو السعي من أجل «استعادة الوطنية» و «النهضة الوطنية». ولا يزال التأثير القوي لعظمة التركة الإمبراطورية والعظمة الحضارية مستمراً على المثقفين وصناع القرار في الصين، الذين كانوا يعلنون، بوضوح، منذ أحداث السلب والنهب في أوائل القرن ١٩، الحاجة إلى استعادة الصين مكانتها البارزة، وهيمنتها الإقليمية في شرق آسيا. وسعياً إلى تحقيق ذلك، ظهرت عدة مجموعات معربة عن رغبتها في طرح مشروعات ورؤى مختلفة لتحقيق هذا الهدف، بدءاً من المحافظين البارزين: (أي: حركة تعزيز الذات) إلى المتشددين ثقافياً: (أي: حركة الرابع من مايو، والشيوعيين ... إلخ) ولكن في قلب كل هذه المشروعات يكمن السعي الحثيث إلى إنشاء «الدولة الغنية والقوية» (fuqiang guojia – فوكيانغ) القادرة – على أن «تجسد وتدافع عن الحضارة الصينية». هاتان الفكرتان: «حماية السيادة الوطنية» و «بناء دولة فوكيانغ » – تؤطران الحكاية الصينية الرئيسة للتاريخ (الحديث) الذي يتكشف بطريقة ذرائعية «غائية» من غياهب الماضي القريب، نحو مستقبل تتحقق معه استعادة الوطنية (كما يستشف، بالتأكيد، من خلال العروض التي قدمت في دورة الألعاب الاولمبية في بكين عام ٢٠٠٨م). وقد طرق الحزب الشيوعي الصيني تلك الموضوعات والأفكار الرئيسة لتعزيز المطالب الشرعية (الحرب الكورية التي كانت تعد دائماً بأنها «نقطة تحول» في تاريخ الصين التي تم ردع الغرب خلالها بقوة السلاح الصيني) والتي استمرت منافعها على هذا النحو. وقد أثرت هذه الموضوعات، بشكل غير مستغرب، في السياسة الخارجية الصينية، ومنها: معارضة التدخل الأجنبي، واحترام السيادة الوطنية، وهو ما يعكس الدروس المستفادة، وكذلك التطلعات والاهتمامات التي تشكل الفكر الصيني. إلا أنها تثقل كاهل الدولة، وهي تحمل إرثها القومي الذي يعد بمنزلة سلاح ذي حدين؛ لأنها توفر، من جهة، الخطاب الداعم لشرعية الدولة، (أي: نشر «الحلم الصيني»)، ومن جهة أخرى، تفرض بعض «الخطوط الحمراء» التي لا يمكن أن يتجاوزها أي زعيم صيني، مثل السماح باستقلال تايوان.

احتياجات الاستقرار والشرعية:

هناك عوامل أخرى خلاف الميراث التاريخي للبلاد، يجب أخذها في الحسبان. منذ إطلاق «الانفتاح نحو الإصلاحات عام ١٩٧٩م»(كايفنغ) دنغ شياو بينغ، حيث أكد صناع السياسة الصينية مركزية التنمية الاقتصادية الجديدة، والحاجة إلى غرس نظام بيروقراطي تكنوقراطي حكومي بوصفه استجابة شاملة لجميع الإخفاقات الهيكلية ومشكلات شرعية النظام الماوي (رغم إمكانية الاحتجاج بأنه امتدادا لمفهوم فوكيانغ). فالاستقرار، وهو شرط ضروري لاستمرار حكم الحزب الشيوعي الصيني (CPC) وأحد المبادئ الرئيسة الأربعة التي حددها دنغ، المرتبطة بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في البلاد. وقد أضفت « أزمة تيانانمين» عام ١٩٨٩م مزيداً من المصداقية على هذا التوجه (وإن كان ذلك خلال فترة توقف قصيرة كانت بمنزلة رد فعل محافظ عنيف على مشروع الإصلاح) وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى صياغة «عقد اجتماعي جديد»، في المدة (١٩٩٢-١٩٩٤م) تحت إدارة جيانغ تسه مين تشو رونغ جي، التي تميزت بشكل أساسي بالحفاظ على احتكار الحزب للسلطة في مقابل توسيع أفق المساحة الشخصية إلى جانب تسريع وتيرة الإصلاحات الليبرالية الجديدة في البلاد (وحدث تبعاً لذلك، تحسن في حياة الناس «جودة نوعية الحياة» (سوزهي)، ولا يزال هذا «العقد الاجتماعي» يعاني كثيراً حتى وقتنا الحاضر، كما ساعد على إعادة تشكيل المخاوف الكامنة وراءه، وتحسين الوسائل المقترحة لدعم هذا التوجه، وتمهيد السبل التي توضح مبادئ الصين ومصالحها، وتساعد على متابعة أهدافها، وأداء دورها الدبلوماسي بنجاح على الساحة العالمية. وينبغي للصين أن تبدي علاقة حميمة في سياستها الخارجية تجاه تلك القضايا، كي يكون الهدف الرئيس للدبلوماسية الصينية خدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ثم دعم الاستقرار السياسي في البلاد.

العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة:

إن « العقد الاجتماعي» لا يؤثر - بطبيعة الحال - في الحالة الاقتصادية فحسب، بل يثير مخاوف أخرى، تشمل آثاراً اقتصادية وشرعية معينة، يجب أن تؤخذ في الحسبان، بما في ذلك إدارة « علاقات القوى العظمى» مع الصين (غالباً مع الولايات المتحدة، وبدرجة أقل أيضاً مع الهند واليابان وروسيا) والقضايا الأخرى التي لم تخل من الإرث التاريخي للصين التي أوردناها سالفاً. لكن العلاقة بين الصين والولايات المتحدة تظل - كما يبدو - أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للصين (بل إنها تفوق في بعض النواحي القضايا المحلية أيضاً)، وتعرف هذه العلاقة، على الأقل، منذ بضعة عقود منذ عام ١٩٧١م، بعلاقة الانفراج في فترة إدارة نيكسون، من خلال واقع الضعف الإستراتيجي الصيني الواضح والتعاون المتبادل «بالتبعية» مع الولايات المتحدة من جهة، والمشاركة الإستراتيجية والسياسية على نحو متزايد والتنافسية من جهة أخرى التي برزت من خلال الجهود الصينية لسدّ «الفجوة» بينهما.

وقفت الصين في أغلب أوقات الحرب الباردة منذ السبعينيات، مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي لأسباب تتعلق بـ «التوازن»، متوجسة من موسكو من جراء هيمنتها العالمية الصاعدة التي تهدد أمنها (نتيجة للتنافس الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفيتي منذ الستينيات، وتنامي التوترات على الحدود مع الاتحاد السوفيتي، وعدم نجاح أمريكا في فيتنام)، هذا التلاقي مع الولايات المتحدة انسجم مع أهداف النخبة الصينية؛ لأنه ليس تصحيحاً لاختلال التوازن الأمني لديها فحسب مع دول الاتحاد الاشتراكي السوفييتي (التي بدأت في التفكك بحلول عام ١٩٨٥ مع صعود غورباتشوف)، بل وأهم من ذلك أنها سهلت من جهود نقل التكنولوجيا والاستثمارات، وعززت أهداف اندماج الصين في النظام الاقتصادي العالمي. وبطبيعة الحال، فقد كانت هناك خلافات كبرى، حتى في ذروة «شهر العسل» ذاك، في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق بتايوان (التي كانت - دون شك - القضية الأساسية في جميع البيانات الثلاثة الصادرة عن الجانبين)، ولكن تم تهميش هذا الجانب لمصلحة الوضع القائم الذي كان سائداً آنذاك. واعترافاً بضعفها التام بسبب مشروعها الاقتصادي الداخلي الذي أنهكها (والذي يعتمد نجاحه بطريقة أو بأخرى على الولايات المتحدة، وحلفائها، مثل: اليابان)، فإن عملية الانضمام إلى النظام الدولي، واعتماد دبلوماسية «التواري عن الأنظار»، وتجنب التورط في إشكاليات التسويات السياسية (أي عدم التصدي وأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بمشكلات العالم الثالث أو المعسكر الاشتراكي)، أصبحت من المبادئ الأساسية للصين، وهو توجه لا تزال تعانيه الصين حتى يومنا هذا.

جلبت احتجاجات «ميدان السلام السماوي» عام ١٩٨٩م، وما تلاها من انهيار الاتحاد السوفييتي، التناقضات الكامنة في العلاقة بين الصين والولايات المتحدة إلى الواجهة مرة أخرى. وكانت نهاية الحرب الباردة بمنزلة البداية أو الإشارة التي أعلنت ميلاد «الأحادية القطبية» للولايات المتحدة التي كانت مثيرة لقلق عميق لدى النخبة الصينية. فمن دون وجود قطب مفترض آخر بمحاذاة الولايات المتحدة يساعد على الحفاظ على توازن دقيق للقوة العالمية، سينتهي «المنطق » وراء انفراج الأزمة بين الصين والولايات المتحدة. أما الآن فالولايات المتحدة تقف منفردة بلا معارض، بقدر ما يتعلق الأمر بتصورات النخبة الصينية، ورؤيتها الديمقراطية لليبرالية الجديدة للعالم. وهذا ما أثار المخاوف من إمكانية حدوث مؤامرة من خلال ما يسمى بـ «التطور السلمي» الذي تقف وراءه الولايات المتحدة من خلال التحالف مع بعض العناصر من المثقفين الليبراليين الصينيين والطلاب للإطاحة بالحزب الشيوعي الصيني والاستغناء عنه، كما حدث للأحزاب الشيوعية الأخرى في روسيا وأوربا الشرقية. وقد تفاقمت هذه الشكوك إلى حد كبير؛ بسبب إصرار مجلس الشيوخ في عهد كلينتون على تأكيد استمرار مشروع التكامل الاقتصادي (صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية ... إلخ). ومع التحسن الذي طرأ على سجل حقوق الإنسان في الصين. لذا لم يكن مستغرباً، أن تجدد الصين منذ ذلك الحين الدعوة إلى مزيد من التعددية القطبية (بريكس)، وإصلاح نظام الحكم العالمي (بطرائق قد لا تفيد بالضرورة المنافسين الإستراتيجيين للصين، مثل: الهند، واليابان) مع «عروض القوة» التي أكملت المشهد، كما حدث في أزمة صواريخ مضيق

تايوان عام ١٩٩٦م، وتضخيم حدة الخطاب القومي لها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه "المعارضة" كانت انتقائية ومقيدة على الدوام، ولا تهدف إلى تحدي الولايات المتحدة بالكامل، إنما للحد من قدرتها على عزل النظام في بكين وإزالته.

والسبب الأول في ذلك ينبع من الاعتراف العميق بين النخب الصينية، مهما كانت شكاواهم المستمرة وخلافاتهم مع الولايات المتحدة حول القضايا المتعلقة بـ: بحر الصين الجنوبي، وشحنات الأسلحة إلى تايوان، والتحول مؤخراً تجاه المحور الآسيوي، وحقوق الملكية الفكرية، وقضايا حقوق الإنسان (فالون غونغ والمسيحيون والناشطون السياسيون... إلخ)، وخفض قيمة العملة، وتجسس الشركات، وكثير من القضايا غيرها، إلا أن العلاقة مع الولايات المتحدة على رغم ذلك، تظل من الأهمية المحورية بمكان لمستقبل البلاد. فالصين، علاوة على ذلك، مستفيدة من النظام الدولي الذي أوجدته، وترعاه الولايات المتحدة، فهو نظام يحررها، ويخليها من المسؤوليات والالتزامات المكلفة، في الوقت الذي توفر لها بيئة عالمية مواتية لتحقيق أهدافها الاقتصادية البعيدة المدى، من ضخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتزويدها بواردات الطاقة، ودعم البنية الفوقية الاقتصادية التي تعتمد كلها، قبل كل شيء، على استمرار حرية «وصولها» إلى الأسواق العالمية، وغيرها من المناطق «الإستراتيجية الرئيسية» مثل الخليج، وكلها تحت مظلة أمن الولايات المتحدة، فيما يتعلق بمعظم، إن لم يكن جميع الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي. ويكمل هذه «الخدمات» الأدوار التي تضطلع بها الولايات المتحدة بوصفها واحدة من أكبر الأسواق للصين، وأضخم الشركاء التجاريين، من خلال التجارة الثنائية التي تقدر فعليا بنحو ٥١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. علاوة على ذلك تحتفظ الصين بنحو ١،٢ تريليون دولار من ديون الولايات المتحدة؛ مما يجعلها أكبر مالك بنحو ٨٪ من مجموع الدين العام.

لكن هذا بالطبع يسير في الاتجاهين، فالولايات المتحدة ترتبط بالمثل ارتباطاً وثيقاً مع الصين من خلال علاقة متبادلة (Chimerica)، تدين بالفضل للمسؤوليات الجديدة الناجمة عن النجاح الاقتصادي في بكين. لقد أحدث "تميّز" العلاقة بين الصين والولايات المتحدة، في الحقيقة، نبرتين متناقضين داخل الولايات المتحدة: فالصين من ناحية، تُعد، بحسب عدد من الدوائر المهمة داخل الولايات المتحدة، «منافساً إستراتيجياً» ومنافساً محتملاً لسيادة الولايات المتحدة بصورة متنامية. أما القدرات الحربية الصينية (التي تضاعفت أرقامها منذ عام ١٩٨٩م) فتوصف بأنها مثيرة للقلق العميق من أن يكون لديها القدرة على اللحاق بركب الولايات المتحدة، حيث تترجم الصين قوتها الاقتصادية الصاعدة حديثاً، وتنقلها لتعزيز قدراتها العسكرية. ويشير قانون إدارة أوباما الخاص بإعادة التوازن في المحيط الهادئ («محور آسيا» -إتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ)، إلى جانب استمرار شحنات الأسلحة إلى تايوان، ودعم الولايات المتحدة لأطراف النزاع المختلفة في بحر الصين الجنوبي (الفلبين وفيتنام ...إلخ)، إلى أن اللبنات الأساسية لإستراتيجية الاحتواء هي في طور الإنتاج (على الرغم من نفي الإدارة نفسها القاطع).

مع ذلك، فقد خففت الحاجة إلى التعاون مع الصين، من ناحية أخرى، نبرة هذا «الاحتواء»، التي أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى مع مرور الوقت، وخصوصاً فيما يتعلق بحل القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك، التي لم تعد الولايات المتحدة قادرة على مواجهتها بشكل أحادي، كملفات «الإرهاب»، والتي امتدت عشر سنوات، وأثقل «الركود الاقتصادي الكبير» كاهلها، في أثناء إدارة كل من بوش وأوباما، لاستدراج الصين إلى إطار أرحب متعدد الأطراف من شأنه رؤية الصين، وجعلها تتحمل مسؤوليات أكبر على الساحة العالمية، يُفضّل أن يكون بشروط الولايات المتحدة (أصحاب المصالح الدولية، واقتراح G-2 ... إلخ).

ويكمن السبب الثاني وراء التوجس الصيني في الواقع الإستراتيجي لحقيقة القوة المطلقة والنسبية للصين بالمقارنة مع مثيلتها الولايات المتحدة. فمع أن الصين تسعى إلى بناء قوة بحرية في «المياه الزرقاء» (التي تجسدت في إطلاق اثنتين من حاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية)، كما أعلنت عن إستراتيجية AD/AC الفعالة في مناطقها الساحلية، وحققت تقدماً كبيراً في تحديث وتطوير نظم قواتها المعلوماتية (وتصميمها على غرار «الثورة في المجالات العسكرية» الأمريكية،). إلا أن الفجوة العسكرية القائمة بين الصين والولايات المتحدة لا تزال كبيرة وبشكل ملحوظ في جميع

المجالات المتعلقة بالتمويل، والتكنولوجيا والإمداد (الخدمات اللوجستية)، وستبقى هذه الفجوة كذلك في المستقبل المنظور. ولا تزال قدرة الصين على الظهور كقوة مؤثرة في الخارج بصورة أكبر، على الرغم من أداء قواتها البحرية في عدن وليبيا، في مراحل تطورها الوليد.

بالإضافة إلى هذه الفوارق، فإن صناع السياسة في الصين يدركون أن بلادهم، حين ترتبط بشدة باقتصاد الولايات المتحدة، فستكون عرضة للانتقام العسكري إلى حد بعيد. فالكثير من جيرانها الإقليميين هم حلفاء للولايات المتحدة ومرتبطون بواشنطن تحت مظلة نظام المسامير والعقد (الأسوار الشائكة) ، والأدعى للقلق، أن الكثير من طاقتها وتجارتها تمر من خلال نظام المراقبة "SLOCs" ونقاط التفتيش التي تفرضها الدوريات الأمريكية، والتي إذا ما أُغلقت، فيمكن أن تشل اقتصاد البلاد بشكل حقيقي، وهو ما يسمى بـ(ورطة ملقا). وبطبيعة الحال فإن احتمال نشوب حرب مفتوحة بين الولايات المتحدة و الصين تظل في حدها الأدنى (باستثناء تايوان التي قد تمثل فتيل اشتعال، لكن وضعها الراهن مرضٍ لجميع الإطراف). المؤكد لدى صناع القرار الصينيين، والنخب الحاكمة، أنهم يرون أن التهديد الأمني للبلاد ينبع في المقام الأول من تصاعد الاضطرابات الداخلية، وليس أقل خطراً من هجوم الولايات المتحدة. مع ذلك، فالواقع الإستراتيجي الشامل للصين لا يغفل التحوطات اللازمة لمنع إمكانية حدوث صراع، عن طريق بناء قدراتها وإدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة بحذر، وبطريقة حماية المصالح الصينية بشكل مباشر دون تحدي سيادة الولايات المتحدة. ويمكن القول: إن الصين تجمعها علاقة تبعية (تبادلية) مع الولايات المتحدة، لكونها مستفيدة من نظامها العالمي، وليست بمأمن من التأثر بقراراتها؛ وهذا ما ولّد بدوره طريقة عملٍ تُهيئ لإدارة واعية لتلك العلاقة، ومضاعفة حجم المنافع الصينية تحت مظلة النظام الأمريكي الدائم، مع التقليل من «الفجوة الإستراتيجية» القائمة من خلال وحدة العمل المشترك بين القوتين. وتستثمر الصين بكثافة من خلال التعاون مع الولايات المتحدة في الحفاظ على النظام السلمي الدولي الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية لديها.

الهياكل المؤسسية للسياسة الخارجية: تتأثر العوامل المحلية والدولية المشار إليها آنفاً بشدة بطبيعة عملية صناعة السياسة الخارجية للصين، التي خضعت على مدى العقود القليلة الماضية لعملية تحوّل عملت عدة توجهات على حفزها وصياغتها في إطار هيكل أقرب للهياكل المؤسسية السياسية الخارجية التي ظهرت في أنظمة حكم حديثة أخرى. وقد حدد ديفيد لامبتون تلك الاتجاهات، بأنها تشمل عملية تأهيل مهني، وخصخصة وتعددية، وعولمة مستمرة، ساعدت على تأسيس بنية فوقية مجزأة وتكنوقراطية، تعتمد على تدرج المعلومات وتوازنها بشكل أكثر، وجعلها ديموقراطيةً إلى حد ما، فيما يتعلق بعملية صنع القرار. في الواقع، يمكن القول: إنه مع دخول عوامل فاعلة جديدة، مثل: الحكومات الإقليمية، والوزارات المتنافسة (ويقال: إن وزارة الشؤون الخارجية - FAM – واحدة من أضعفها)، ومؤسسات الدولة والجيش و مراكز الفكر والأكاديميات والدوائر التجارية والصناعية والرأي العام، فضلاً عن الشبكات والنخب، بالإضافة إلى تآكل ظاهرة «القائد الأعظم» في الصين، لمصلحة قيادات أكثر بساطةً تستند إلى الاختيار الجماعي. إن هذا البلد يتحدث من خلال عدد وافر من الأصوات التي تمثل مختلف المصالح فيه، ويتم التوفيق بين هذه الأصوات - إلى حد ما - من خلال «نبرة رسمية» تُعبر عنها الحكومة/القيادة العليا المركزية، وتتصف أساساً بطابعها المحافظ، والحذر الشديد من المخاطر. وقد سعت القيادة الصينية - بالتأكيد - إلى تعزيز سياسة خارجية أكثر وحدة وتنسيقاً بين أجهزة الدولة، بدءاً من إنشاء عدة « مجموعات صغيرة رائدة» (الشؤون الخارجية، والأمن الوطني، والشؤون البحرية)، ومؤخراً، مجلس الأمن القومي الذي أُقر بعد الجلسة المكتملة الثالثة في عام ٢٠١٣م. مع ذلك، فإن عدداً من الهياكل المؤسسية للصين (وتلك الازدواجية بين الحزب الشيوعي الصيني والدولة) فضلاً عن التعقيدات المتزايدة والتعددية التي طرأت على الدولة والمجتمع (وكذلك انتشار مصادر المعلومات) تكبح من فعالية هذه التدابير، مع الأخذ في الحسبان أن هذا الحراك مهم لفهم كيف تصوغ الصين سياستها الخارجية.

في الواقع ، وفي أكثر الأحيان، قد يسيء تفسير الإجراءات الصينية من قبل المراقبون الأجانب، الذين يفترضون أن

البلاد تعمل ككيان متآلف: على سبيل المثال، تحديد منطقة الدفاع الجوي الأخيرة، التي زاد نشاطها على طول بحر الصين الجنوبي (ناهيك عن « المقاتلة الشبح» J- ٢٠، والتجارب المضادة للأقمار الصناعية) التي تمت وأدانها المراقبون الأجانب بوصفها «مواجهة و عدوانية»، وأنها تمت إلى حد كبير من قبل الجيش الصيني بشكل أحادي (ولم يرد عن إدارة الشؤون الخارجية FAM على الإطلاق أن تصنيفها في الهيكل المؤسسي للدولة يخضع للهيئة العسكرية المركزية، وأنها تحت سلطة أفقية أو عمودية لتلك الهيئة تؤثر في إحداث أي تغيير حقيقي لديها)، وهذا لا يعني أن النخبة السياسية في الصين لا تمارس رقابة فعلية على الجيش (تقوم بها عبر الهيئة العسكرية المركزية)، ولكن هذا بسبب الطريقة التي يتم من خلالها إنشاء المؤسسات، فليس هناك تواصل فعال بين مختلف أجهزة الدولة، فكل منها تقوده الاعتبارات والمصالح الخاصة.

مثال آخر لهذه الظاهرة هو «مبيعات الأسلحة» لحكومة القذافي من قبل الشركات المملوكة للدولة الصينية حيث يفوق تحقيق الربح على المدى المتوسط (السلبي) التداعيات الفعلية لمثل هذه الأعمال. وما لا يمكن إنكاره، أن هذه الأمثلة تثبت أن القيادة في الصين مقيدة بعدة قيود وتوجهات تؤكد أن عملية صنع القرار لا تكبحها تلك العوائق (السياسية/الاقتصادية) والهيكلية المحلية فقط، بل إنها عملية تستهلك الوقت، إلا أن التحولات التي تحدث داخل الصين، فضلاً عن الترتيبات الجارية، ومن ثم تفاقم عدد من العوامل المنفصلة، التي تفوق قدرة القيادة على السيطرة بشكل كامل، فإن سوء الفهم يعد سمة مشتركة. وقد سعت الولايات المتحدة - على سبيل المثال - التي تدرك هذه المسألة، من خلال قنوات «الحوار الإستراتيجي» للتحدث مباشرة إلى الزعماء المؤثرين لتجاوز «الأجهزة الرسمية» بجهد أقل.

إجمالاً، فالسياسة الخارجية الصينية المرسومة تتأثر أساساً بفعل أربعة عوامل حاسمة (مصنفة ضمن عدد من العناصر الأخرى الواردة سابقاً):

١- الإرث التاريخي للدولة.

٢- مخاوف الحزب الشيوعي الصيني فيما يتعلق بالاستقرار والشرعية.

٣- ديناميكية (فاعلية) العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة.

٤- الهياكل والتوجهات التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية المؤسسية. إن اندماج هذه العوامل يؤثر في بلورة وجهات نظر الصين، ويؤكد على التعاطي مع القضايا الدولية. هذه القضايا المعقدة والمتشابكة التي تحتوي في داخلها على عدد من التناقضات والتوترات لا تفسح الطريق، حيث تتأثر جزئيا بالحالة الراهنة للبيئة الدولية للإستراتيجية الصينية «الكبرى» التي يمكن أن تفسر كافة الجوانب المتعلقة بالإجراءات الصينية في الساحة العالمية. والصين قوة 'انتقالية' لديها قيادة تولي أهمية قصوى لأمن الدولة الداخلي (مع تصاعد « الحوادث الجماهيرية» التي تجاوزت بالفعل ١٨٠،٠٠٠ في عام ٢٠١٢م وحده) وبفضل الإرث التاريخي. إن تعزيز شرعية «القيادات» (أو احتكار السلطة) مرتبط، باستمرار، بالتحسن في مستويات المعيشة للسكان التي تعتمد بدورها على استدامة التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا يتطلب بيئة دولية تفضي إلى تحقيق الأهداف الداخلية للصين، منها إدارة العلاقة الشائكة مع الولايات المتحدة التي تعد مسألة جوهرية لتحقيق تلك الأهداف. وقد تبشر التغيرات في القوة النسبية للصين على مدى العقود القليلة المقبلة بتغيير آخر في طريقة التعامل مع الولايات المتحدة، ومع بيئاتها الإقليمية العالمية، التي يحتمل أن تكون ترجمة لمخاوفها 'الشرعية' بعيداً من التنمية الاقتصادية باتجاه سياسة خارجية أكثر حزماً، وقومية أكثر ثقةً بالولايات المتحدة، وأقل احتمالاً للصدام معها، ولكن ذلك يبقى مرهوناً بالمستقبل المنظور (وأحد الاحتمالات من بين عدد من الاحتمالات الأخرى، في حقيقة الأمر).

وينبغي أيضا التخفيف من حدة هذه العوامل المعقدة من خلال الاعتراف بأن السياسة الخارجية للصين تتشكل من خلال هياكل وعمليات مؤسسية تعكس المصالح والاتجاهات التنافسية داخل الطيف السياسي الصيني. فالدولة تشتمل - علاوة على ذلك - على عدة جهات فاعلة، ليس لديها أجندات مختلفة بالضرورة. كما أن فهم هذا الجانب ضروري من أجل إعداد أرضية للسياسة الخارجية الصينية بشروط تقارب مع الواقع الفعلي على الأرض.

❖❖❖

الإستراتيجية الصينية نحو الشرق الأوسط

تقوم علاقات الدولة الصينية تجاه الشرق الأوسط على الاحترام المتبادل، والإرث التاريخي المشترك من التجارة البحرية، ومقاومة الاستعمار، والتضامن الثوري (كل دولة بحسبها) وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورفض المحاولات التي من شأنها تمزيق أو تقسيم الكيانات والدول الإقليمية. وتعكس تلك المفاهيم القناعات الذاتية التي عبرت عنها النخبة الصينية التي تسعى إلى تطبيق مبادئ الوفاق المثالية التاريخية والسياسية الخاصة بها (سيادة الدولة وسلامة أراضيها ... إلخ) ضمن إطار عالمي (تحدي أشكال التدخلات الليبرالية الغربية). ولا غرابة، أن تستقبل النخب الشرق أوسطية هذا الخطاب بترحاب، والتي تشعر بالريبة تجاه الانتقادات الغربية بشأن سجلاتها في مجال حقوق الإنسان والسياسة الداخلية. علاوة على ذلك، يساعد هذا التأطير على استعراض نفوذ الصين وقوتها المتنامية كقوة صاعدة أمام الجماهير الصينية في المقام الأول، وهو نفوذ برز من خلال نظام المساعدات المتنامية التي تقدمها الصين، والمشاركة الدبلوماسية، والمنافسة الاقتصادية الناعمة من خلال نموذج التنمية الصينية أو (ما يسمى «إجماع بكين»). كما أن للصين علاقات ودية مع بعض الدول الإسلامية الكبرى، تساعد هي الأخرى في تعزيز المطالب الشرعية للحزب الشيوعي الصيني مع بعض الدوائر الانتخابية المسلمة داخل الصين.

تعد المشاركة الاقتصادية للصين في المنطقة جوهر تلك الطبقات السياسية بطبيعة الحال، التي عادة ما توصف بأنها تدابير تهدف إلى المنافع المتبادلة، يعززها التكامل الثنائي الفريد القائم حالياً بين الاقتصادات الإقليمية. وتتأكد مركزية البعد الاقتصادي (والطاقة في صميمها) في علاقات الصين بالشرق الأوسط من خلال خطط قوية رسمتها الصين تتماهى فيها القضايا الاقتصادية والسياسية ، وكذلك محاولتها الجادة التي تهدف إلى تجنب الوقوع في التناقضات الحالية التي تسود مختلف المعسكرات الإقليمية. ومن هنا، ينحى الخطاب الرسمي الصيني نحو أسلوب أكثر نقاء، اختار الحوار الرزين لتعزيز الإجماع الدولي تجاه مجموعة متنوعة من القضايا (على سبيل المثال: الخطوط العريضة للصين فيما يتعلق بخريطة الطريق العربية الإسرائيلية) رافضة أن تكون مثار إرباك في المنطقة (تحت إطار أمني أو ما شابه ذلك) كما تركز، في المقام الأول، في مواصلة تعميق شراكاتها الإقليمية في المجالات الاقتصادية ومجال الطاقة. بناء على ما ذُكر، يعكس التركيز في العلاقات الاقتصادية الأولويات التي تعلنها النخبة الصينية منذ السبعينيات إلى وقتنا الحاضر. لذا، يُنظر إلى دعم العلاقات مع الشرق الأوسط وتشجيعها، كما هو الحال مع المناطق الأخرى، على أنه جزء من الجهود العامة المبذولة لدمج الصين في الاقتصاد العالمي، واستغلال مختلف المنافذ الإقليمية الفرعية ضمن حدودها.

وكما هو متوقع، فقد تغيرت المنافع والبدائل في الشرق الأوسط من الناحية الاقتصادية بالتزامن مع التحولات التي حدثت في الاقتصاد الصيني، والانتقال من التهميش النسبي إلى مكانة اقتصادية ذات أهمية كبرى: في الثمانينيات، اقتطعت الصين العملة الصعبة التي كانت الحاجة إليها ماسة من مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط (التي تصل إلى ما يقرب من ١٢ مليار دولار مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية) وفي أعقاب التحولات المحلية في إنتاج النفط في الفترة مابين ١٩٩٣و ١٩٩٦م، برزت منطقة الشرق الأوسط كمصدر مهم للطاقة (معظمها من دول الخليج والعراق وإيران) وهي تبعية واعتماد مستمر باطّراد مع مرور الوقت. ومنذ أواخر التسعينيات (وخصوصاً بعد ٩/١١) أصبحت منطقة الشرق

الأوسط تعد – وعلى نحو متزايد، وبالنظر إلى عدد سكانها الضخم، (ما يقرب من ٤٢٢ مليون) – سوقا مهمة للصادرات الصينية (إلى حد ما من خلال شبكات بيوو وقوانغتشو)، ومصدراً للاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا التي تزداد الحاجة إليها (مثل التقنيات الإسرائيلية ذات الاستخدام العسكري المزدوج، وإدارة المياه، والتقنيات الزراعية المتقدمة) وبيئة مناسبة للشركات الخارجية والمهاجرين الصينيين في الخارج (مثل دبي التي تفاخر بأنها تضم وحدها جالية صينية معتبرة يبلغ عددها ٢٠٠,٠٠٠) بغرض نشر «الماركات التجارية العالمية» و تخفيف ضغوط تشغيل القوى العاملة في البلاد.

في سياق استراتيجية أكبر، أصبح صناع السياسة الصينية ينظرون إلى المنطقة (وتحديداً إيران) على أنها ملتقى طرق اقتصادي ولوجستي حيوي، يربط بين أسواق أوربا وآسيا معاً، ومصدر رئيس للطاقة أيضاً، ومنفذ آمن مرتبط بالأمن القومي الصيني على نحو متنام. في إطار ما يسمى بإستراتيجية « الزحف غرباً» التي تعد استجابة جزئية للمحور الأمريكي الآسيوي «مبادرة طريق الحرير الجديدة» مؤخراً، وتهدف الصين إلى تكثيف التكامل الاقتصادي وتعميقه مع دول وسط آسيا وغربها من خلال شبكة متنامية من خطوط الأنابيب والسكك الحديدية من جهة، ومدّ المنافذ البحرية وتوسيع نطاقها من جهة أخرى، والتي من شأنها أن تضمن وصول الطاقة وموارد المواد الخام بلا قيود، وتكثيف التغلغل والدخول إلى الأسواق الإقليمية. وتفسر هذه الرؤية الإستراتيجية الشاملة للصين معارضتها لنظام العقوبات ضد إيران – أو ضد أي دولة أخرى – في هذا الشأن، التي تعوق بالضرورة مسيرة تلك التنمية .

في الوقت ذاته، فإن تزايد وتيرة التكامل مع الشرق الأوسط، وتوسيع نطاقه قد أقلقا صناع السياسة الصينية. حيثُ يُنظر إلى المنطقة ككل، وفي المقام الأول، على أنها عرضة لعدم الاستقرار والصراعات التي تثير عدة تساؤلات تهم بكين، وعلى رأسها تهديد حالة عدم الاستقرار تلك لوصول الصين إلى إمدادات الطاقة، أو بشكل أكثر تحديداً، تهديدها أسعار الطاقة العالمية، وهذا من شأنه عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي في البلاد نتيجة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود المتزايد للجاليات وللاستثمارات الصينية في الخارج، وبخاصة في عدد من «المناطق الساخنة» في الشرق الأوسط قد أثار حالة من الترقب لدى السكان بشأن مسؤولية الحكومة عن حماية المواطنين الصينيين في الخارج. هناك أيضاً التحدي الذي يمثله «الربيع العربي» والشبكات الانفصالية الإسلامية، وتركات عدم الاستقرار في المنطقة التي قد تؤثر في الأمن الداخلي للصين، والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان. وقد تسببت أحداث «الربيع العربي»، كالكثير من الثورات الملونة في جعل عدد من صناع القرار في الصين في حالة من القلق من الانعكاسات والأصداء المحتملة لتلك الثورات على الصين، وكذلك التهديد الكامن، من ناحية نظرية احتكار الحزب الشيوعي الصيني للسلطة. في البداية، سعت وسائل الإعلام الصينية إلى فرض رقابة على المعلومات الواردة من المنطقة، ولكن النكسات الأخيرة في الحراك الثوري في العالم العربي، والعودة إلى دائرة العنف الشديد في أماكن مثل سورية، قد أدت إلى تأكّل هذا التهديد، وتلاشي هذا التصور. وعليه، فقد بدأت الدولة بنشر صور الفوضى في العالم العربي لتسليط الضوء على النجاحات التي حققها الحزب الشيوعي الصيني، والاستقرار والثروة التي جلبها الحزب إلى البلاد.

الإشكالية الكبرى الادعاء بأن بعض دول الشرق الأوسط، وتحديداً، المملكة العربية السعودية، وتركيا تشاركان في تصدير إيديولوجيات، من شأنها زعزعة الاستقرار، إلى الصين، وكذلك تأسيس علاقات مع السلفيين وجماعات «اليوغور» الانفصالية التي تشكل تهديداً لسلامة الدولة. وكانت هذه المخاوف على الدوام جزءاً من تقويم الصين العام للمنطقة، المستقى والمتطابق مع معلومات المصادر المعرفية الغربية، التي تم إعمال النظر فيها وتدقيقها من خلال الأكاديميات والمراكز الفكرية وأجهزة الاستخبارات في البلاد. فعلى سبيل المثال: فقد تم عدّ «التطرف الشيعي» في الثمانينيات والتسعينيات أعظم تهديد، وأكبر مشكلة أصولية إسلامية. وكما كان متوقعاً، بعد أحداث ٩/١١، فقد ظهرت «الأصولية السنية»، كتهديد جديد ينبغي مواجهته. وقد لعبت تلك التصورات والمخاوف دوراً في تشكيل المواقف الصينية تجاه عدد من القضايا بما في ذلك سورية، تلك المخاوف التي

أكدها - إلى حد كبير - تدفق المتطوعين الصينيين (اليوغور والمعتنقون الجدد للدين في بعض الحالات)، وانضمامهم إلى صفوف المعارضة.

والمشكلة الثانية التي تواجه صناع السياسة الصينية في المنطقة، فضلاً عن مسألة عدم الاستقرار، التي ينظرون إليها بوصفها جزءاً من مجال نفوذ الولايات المتحدة. ويكمن التحدي هنا في نقاط الضعف التي تثيرها تلك المشكلة للصين، والقيود التي تضعها على الآفاق المستقبلية الطويلة الأجل فيما يخص العلاقات بين الصين والشرق الأوسط. في حين ينظر إلى الوجود العسكري الأميركي في الخليج على أنه ضرورة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وتأمين وصول الطاقة، وهذا الوجود يزيد في الوقت نفسه من احتمال تعرض الصين لمواجهة عمل عسكري من الولايات المتحدة تحت أي سيناريو لصراع مستقبلي مفتوح، خصوصاً أن الاعتماد الصيني على نفط الخليج مستمر بلا هوادة. ويمثل هذا الضعف مشكلة خاصة، كما يرى بعض صناع السياسة الصينية في رفض الولايات المتحدة تقاسم تكنولوجيا الصخر الزيتي مع الصين أنها محاولة لترسيخ هذه التبعية، ومن ثم وضع البلاد تحت رحمة حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ورحمة الولايات المتحدة. بسبب القيود (أ) العسكرية الحقيقية للصين، (ب) القناعة بأن الدول الصديقة في المنطقة هي من دون أدنى شك «حليفة للولايات المتحدة»، مثل (دول مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل،) ومن ثم فليس بالضرورة أن يكونوا شركاء ملائمين على المدى الطويل، (ج) عدم الرغبة من جانب الصين في تحمل تكلفة المناورات العسكرية المفتوحة، أو التخلي بسببها عن حلبة «السباق الحر»، وأخيراً، (د) مخاوفها من نفور مختلف الجهات الفاعلة في جميع أنحاء المنطقة «غرب آسيا»، لهذا فقد اختار صناع السياسات الصينية بدلا من ذلك، إستراتيجية التنويع والتحفظ.

ولا تقتصر هذه الاستراتيجية فقط على توسيع فرص الصين الأفقية للحصول على الطاقة تحت مظلة «الزحف الغربي /مبادرة طريق الحرير» من خلال شبكة خطوط الأنابيب الممتدة على الأرض (للتخفيف جزئياً من خطر الحصار البحري من قبل الولايات المتحدة)، وزيادة فرص الوصول إلى مصب الصناعة (فقد ساعدت الصين السودان - جنوب السودان حالياً - في تطوير صناعة النفط منذ أواخر التسعينيات)، وطلبت من دول الخليج فتح صناعاتها النفطية أمام الاستثمار الأجنبي،) ولكن أيضاً من خلال إيجاد مصادر بديلة للنفط والغاز خارج منطقة الشرق الأوسط (في المقام الأول في إفريقية)، وزيادة دعم الدولة لتطوير مصادر بديلة للطاقة النظيفة، وكذلك كفاءة استخدام الطاقة. مع هذا، فمن الواضح، ولمحورية الشرق الأوسط بوصفه منتجاً للطاقة، والقيود المفروضة على إستراتيجية التنويع الناجحة: (الكفاءة المقيدة/ والمساومات السياسية بخصوص خطوط الأنابيب على الأرض، ومحدودية موارد الغاز/ والنفط الصخري في البلاد ... إلخ)، وهذا يعني، وبناء عليه، أن الصين ستكون مقيدة بالمنطقة بطريقة أو بأخرى. ومهما كانت انتقادات النخبة الصينية بشأن دور الولايات المتحدة (وبخاصة خلال العقد الأخير)، فضلاً عن نقاط الضعف الكامنة، إلا أن الوجود العسكري الأمريكي يعد شراً لا بد منه في المرحلة الراهنة على الأقل. فمن جهة، إن استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة يفيد الصين على الصعيد الإستراتيجي بالفعل، كما أنه يُشغل واشنطن - كما كان الحال في عهد إدارة بوش - تجاه شرق آسيا (حتى مع «محور» الولايات المتحدة يبقى أن نرى كيف سيكون الحال عليه مع سياسة إعادة التوجيه، وتغيير الاتجاه).

الصين هي في الأساس قوة محافظة لا تزال في طور تحديث قواها العسكرية والاقتصادية، وكذلك تأسيس بنية دبلوماسية تحتية فاعلة قادرة على التعامل مع عدد ضخم من القضايا والتحديات التي لا بد من مواجهتها في القرن ٢١. فالشرق الأوسط يعد منطقة لها أهمية إستراتيجية للصين، ويرجع ذلك أساساً إلى المنافع الاقتصادية التي يمثلها كمصدر للطاقة، إلى جانب المصالح الثقافية والسياسية الأخرى الوثيقة الصلة. وبسبب بعد المسافة النسبية بينها وبين المنطقة، إلى جانب الروابط المتنامية هناك، اختارت الصين سياسة» zero-problems - لا مشكلات» كمنهج لسياستها الخارجية الذي يرفض الخطاب الاستعماري، ويدعو إلى التضامن التاريخي، والشراكة الاقتصادي، والانفتاح على جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف التي نبذها الغرب.

ولقد أملت مصالحها الخاصة في المنطقة على بلورة موقفها الراهن والواضح تجاه التطورات المختلفة: بأن الصين تعارض بشدة إدخال متغيرات جديدة «زعزعة الاستقرار»، مثل: التسابق للحصول على السلاح النووي في المنطقة. وبالمثل، فقد عارضت فرض عقوبات أو تنفيذ ضربات من جانب واحد ضد أي دولة معينة، مشددة على الحاجة إلى المفاوضات والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة (وهذا لا يعني بأي حال أن الحلول الصينية للمشكلات الإقليمية حلول «متطرفة» ، بل إنها تتفق إجمالاً مع الإجماع العالمي العام، كما يتضح من المحاولات الصينية مؤخراً لترتيب محادثات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في عام ٢٠١٣م).

في السياق المحلي، عارضت الصين، من ناحية المبدأ، التدخل الأجنبي، واختارت بدلا منه طريق الحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية كوسائل ضرورية لتحقيق الاستقرار الداخلي، والسيطرة على العنف. وتخفي هذه اللغة، في نواح كثيرة، تتطابق تماماً مع رأي عدد من الأطراف في المنطقة، بطريقة أو بأخرى – عدم قدرة الصين، وعدم رغبتها أيضاً في المشاركة على مستوى مقارب للولايات المتحدة أو حتى روسيا. ويمكن القول كذلك: إن هذا «الخيار» بمنزلة التنازل لمصلحة رغبات القوى الغربية، وتعزيز لأمن المنطقة. وبطبيعة الحال فإن سورية تعد استثناء في هذا الصدد (استخدام حق النقض بمجلس الأمن ثلاث مرات)، لأسباب مختلفة هنا تعود في المقام الأول، إلى عوامل وظروف أدت إلى هذا الوضع، أهمها هو الموقف الروسي (الذي من دونه لم يكن التعنت الصيني وارداً)، يليه ما يُنظر إليه على أنه خيانة من قبل الغرب/الناتو فيما يتعلق بالعمل العسكري الذي تم في ليبيا. وقد تكون علاقتها الودية مع نظام الأسد عاملاً مساهماً أيضاً.

وستواصل الصين، كما هي عليه، على الرغم من التغيير الجذري في العلاقات بين الصين و الولايات المتحدة إلى الأسوأ، وعلى سبيل المثال: اندماج الصين اقتصادياً مع المنطقة، بينما تنتهج في الوقت ذاته سياسة التنويع/التحوط، في حين تساند في الوقت ذاته النظام الأمني الذي تدعمه الولايات المتحدة. وبطريقة مثلى، تفضل الصين إطاراً أمنياً متعدد الأطراف على مستوى المنطقة مطابقاً من عدة أوجه لما كان سائداً في الخليج في السبعينيات في إطار إستراتيجية «توأمة المبادئ» التي تدعمها الولايات المتحدة. ومع ذلك، فهي على استعداد لقبول الحقائق الراهنة على الأرض. هذا الوضع قد يتغير، بشكل كبير، خلال العقود القليلة القادمة إذا ما تم الانسحاب الأميركي من المنطقة (مع ما يتعلق بالتغييرات المحتملة في ميدان الطاقة العالمي) وتنامي قدرات الصين لتحقيق مزيد من التطور. وهذا قد يمهد لمشاركة ولحضور أكبر للصين في المنطقة، تتجلى في النواحي السياسية والعسكرية الملموسة، ولكن من الصعوبة بمكان التنبؤ بعملية البناء والتطوير السياسي في الصين، فضلاً عن صلتها الوثيقة بالمنطقة، التي من المرجح أن تخضع لتغيير كبير على مدى العقود المقبلة.

❖❖❖

قائمة المراجع

- أحمد جعفرك.، «تطوير المبادرات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا الدولية الرئيسية»، مجلة الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط (في آسيا)، ٢٠٠٨م.
- السديري، محمد تركي، العلاقات الصينية السعودية: التاريخ الاقتصادي (مركز الخليج للأبحاث، أغسطس، ٢٠١٢م).
- الترمان، جون، وجون غارفر، المثلث الحيوي: الصين، الولايات المتحدة والشرق الأوسط (واشنطن، دي سي: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٠٨م).
- كابستان، جان بيير، "عمليات صناعة القرارات السياسية الصينية الخارجية والأمنية، تحت قيادة هو جين تاو"، مجلة الشؤون الصينية الحالية، ٣٨:٣، ٢٠٠٩م.
- تشن، مو، "استكشاف ودراسة العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط (في آسيا)، ٢٠١١م.
- ديفيد م. لامبتون، بناء السياسة الأمنية الخارجية الصينية في عصر الإصلاح، ١٩٩٧-٢٠٠٠م (ستانفورد: مطابع جامعة ستانفورد، ٢٠٠١م).
- جيفري كيمب وعبد العزيز بن صقر، محرران، دور الصين المتنامي في الشرق الأوسط: الآثار المترتبة على المنطقة وخارجها)واشنطن، دي سي: مركز نيكسون، ٢٠١٠م).
- غفوري، محمود، "سياسة الصين في الخليج الفارسي"، سياسة الشرق الأوسط،٢: ١٦، صيف ٢٠٠٩م.
- جيكبسون، ليندا ونوكس، العوامل الجديدة الفاعلة في السياسة الخارجية في الصين، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، البحث رقم ٢٦، سبتمبر ٢٠١٠م.
- ليبرثال، كينيث جي.، وديفيد م. لامبتون، محرران، البيروقراطية والسياسة وصناعة القرار في مرحلة ما بعد ماو في الصين (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٢م).
- موريسون، مايكل، "معاهد أبحاث السياسة الخارجية في الصين: التأثير على صنع القرار وقيادة جيل الحزب الشيوعي الخامس"، مجلة بيل للشؤون الدولية، ٧: ٢، سبتمبر ٢٠١٢م.
- روس، روبرت، و تشوفنغ، محرران، صعود الصين، والقوة، ومستقبل العلاقات الدولية (إيثاكا: مطابع جامعة كورنيل، ٢٠٠٨م).
- شامباو، ديفيد، "التعامل مع الصين المتضاربة"، فصلية واشنطن، ٣٤:١. شتاء ٢٠١١م، ص ٧-٢٧.
- ويكفيلد، برايس وسوزان ليفينشتاين محرران، الصين والخليج الفارسي: الانعكاسات على الولايات المتحدة (واشنطن، دي سي: مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين).
- وانغ جي سي، "بحث الصين عن إستراتيجية الكبرى: قوة عظمى تجد طريقها للظهور"، الشؤون الخارجية، مارس/أبريل ٢٠١١م، ص ٦٩-٧٩.
- "تجارة السلع مع الصين،" مكتب الإحصاء الأميركي. الرابط: http://cutt.us/Pie6 الدخول إلى الرابط في : ٢٧ فبراير ٢٠١٤م.
- "كبار حاملي سندات الخزانة الخارجية". وزارة الخزانة الأمريكية. الرابط: http://cutt.us/k3wfh، الدخول إلى الرابط في : ٢٧ فبراير ٢٠١٤م.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER
FOR RESEARCH & ISLAMIC STUDIES

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com